جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

السنة الأولى ماستر(لسانيات عامة). السنة الجامعية: 2023/2022
التخصص: لسانيات عامة. السداسي الأول.
مادة: أعلام البحث في التراث العربي. أستاذ المادة: أ. د. محمد بن يحي.

المحاضرة التاسعة: أبو العباس المبرِّد (210هـ – 285 هـ).

1-التعريف بالمبرد[1]: هو محمد بن يزيد الأزدي، إمام نحاة البصرة لعصره، وُلد بها سنة 210 هـ على المشهور. أكبَّ منذ نشأته على التزود من اللغة على أعلام عصره البصريين، وشُغف بالنحو والتصريف، فلزم أبا عمر الجَرْمي (ت: 225 هـ) يقرأ عليه كتاب سيبويه، حتى إذا توفي لزم أبا عثمان المازني (ت: 249 هـ)، وتصدر حلقته يقرأ عليه الكتاب. وبلغ من إعجاب المازني بفطنته أن لقبه بالمبرِّد -بكسر الراء- لحسن تثبته وتأتيه في العلل.

لمع اسمه وطارت شهرته، فاستدعاه الخليفة المتوكل ووزيره الفتح بن خاقان إلى "سُرّ من رأى" سنة 246هـ؛ ليفتي الفتوى الصحيحة في بعض المسائل اللغوية والنحوية.

ظلّ يحاضر الطلاب ببغداد في النحووالغة، وسرعان ما اصطدم بأبي العباس ثعلب (ت: 291 هـ) زعيم مدرسة الكوفة لعصره، وكثرت بينهما المناظرات، وكتب له فيها دائما التفوق على صاحبه؛ لقدرته على الجدل وإصابته للحجة وحسن بيانه؛ مما جعل كثيرين من تلاميذ ثعلب يتحولون إلى حَلْقته، ومنهم أبو إسحاق الزجّاجي. وظلّ قبلة لطلاب اللغة والنحو ببغداد، حتى توفي سنة 285 هـ.

و يعدّ المبرد -بحق- آخر أئمة المدرسة البصرية المهمين. قال فيه ابن جني: «يُعَدُّ جَبَلا في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا (يريد البصريين)، وهو الذي نقلها وقرّرها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها»[2]. ويقول الأزهري في مقدمة معجمه "تهذيب اللغة": «كان من أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه»[3].

- **تصانيفه**: للمبرد مصنفات كثيرة، منها: "نسَب عدنان وقحطان"، و"ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد"، وكتاب "الفاضل" وكتاب "الكامل"، وكتاب "المقتضب" في النحو.

- **أبرز تلاميذه**: اشتهر منهم في المباحث اللغوية أبو بكر بن دُرَيْد (ت: 321هـ)، واشتهر ابن دُرُسْتويه (ت: 347 هـ) بالمباحث الصرفية، بينما اشتهر بالمباحث النحوية الأخفش الصغير علي بن سليمان (ت:315هـ)، وأبو إسحاق الزّجّاج (ت: 311هـ)، وأبو بكر بن السراج (ت: 316هـ) اللذان انتهت إليهما الإمامة في النحو البصري بعد المبرد.

---

[1] ينظر ترجمة المبرد في: السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحلبي، القاهرة، (دط)، (دت) ص72 وما بعدها. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت)، ص101 وما بعدها. وابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، (د ط)، 1998 ص193 وما بعدها. والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986،3/ 241 وما بعدها.

[2] ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، 1/ 140.

[3] الأزهري، تهذيب اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د ط)، 1964، 27/1.

2- **السماع والقياس والتعليل:** اعتمد المبرد في بناء آرائه النحوية والصرفية على الأصول نفسها التي اعتمد عليها أئمة مدرسته من قبله، فهو يعنى بالسماع والقياس والتعليل والعوامل والمعمولات، كما عني أيضا بوضع التعريفات.

2- 1- **السماع**: كان المبرد يُعْنَى بالسماع عناية شديدة. وقد سار في إثر أستاذه "المازني" لا يرتضي بعض القراءات الشاذة، ما دامت لا تطّرد مع قواعده النحوية. وتشدد في قبول الرواية عن العرب، وكان يطعن في رواية بعض الأشعار المأثورة ما دامت لا تستقيم مع مقاييسه، حتى لو وردت عند سيبويه[1].

ومما طعن في روايته:

- استشهاد سيبويه على تسكين المضارع في الضرورة الشعرية بقول امرئ القيس [من السريع]:

فَاليومَ أَشْرَبْ غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ***إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلا وَاغِلِ[2]

والمبرّد روى البيت "فاليومَ أُسْقَى"[3]؛ وبذلك لا يكون فيه شاهد على تسكين المضارع.

وقال المبرد: ليست هذه هي الرواية الصحيحة للبيت، إنما روايته الصحيحة في مطلعه هي: "فَاليَوَمْ فَاشْرَبْ"[4]، وإذن يكون سكون الفعل طبيعيا؛ لأنه فعل أمر.

وردّ عليه ابن جني بقوله: «اعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية، وتحكّم على السماع بالشهوة مجرّدة من النَّصَفَة، ونفسَه ظلم، لا من جعله خصمه»[5].

- ومنه كذلك ما رواه سيبويه والأخفش عن العرب قولهم: " لولايَ"، و"لَوْلاكَ"، و"لَولاهُ"، فقد رفض المبرد روايتهما، وما جاء عن بعض الشعراء كقول يزيد بن الحكم بن أبي العاص [من الطويل]:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ **لَوْلايَ** طِحْتَ كَما هَوَى***بأجرامه مِنْ قُلَّةِ النّيقِ مُنْهَوي

وقول عمرو بن العاص[من الطويل]:

أَتُطْمِعُ فينا مَنْ أَراقَ دِماءَنا***وَ**لَوْلاكَ** لَمْ يَرْضَ لِأَحَسابِنا حَسَنْ

وذهب إلى أنه يجب أن يقال: "لولا أنا" و"لولا أنت"؛ محتجا بمثل قوله تعالى: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ/31]، أي: إنه كان يوجب أن يلي "لولا" ضمير رفع منفصل[6].

2- 2- **القياس:** كان المبرّد يحتكم دائما إلى القياس، ولكنه لم يكن يقدمه على السماع عن العرب. فقد كان يَرُدّ ما يخالف الكثرة الكثيرة الدائرة على ألسنتهم، ولكن حين لا توجد هذه الكثرة كان يفسح للقياس، وكذلك كان يفسح له حين يشيع استعمالٌ بين العرب[7].

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983، ص131.

[2] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972،4/ 204.

[3] المبرد، الكامل، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1992، 318/1.

[4] البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، 484/4.

[5] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د ط)، (د ت)، 1/ 75.

[6] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009، المسألة: 97، 212/2.

[7] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص132.

وليس معنى ذلك أنه كان يقيس على الشاذ والنادر، إنما كان يقيس على ما سُمع كثيرا قائلا: «إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك، واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك»[1]. ومن ذلك:

- **قياسه على استعمال صيغة "فَعَّال"و"فاعل" في النّسب**: كثر على ألسنة العرب استعمال صيغة "فَعَّال"مستغنين بها عن ياء النسب كـ: خبَّاز، وبزّاز، وقزّاز، وسقّاء، وبنّاء، وزجاج، وخيّاط، ونجّار، ولبّان، وكذلك استعمال صيغة "فَاعِل"، ك: حائك وشاعر أي: ذي شِعر، وفارس أي: ذي فَرَس، وطاعم أي: ذي طعام. وقال سيبويه: إن الصيغتين في النسب موقوفتان على السماع، ولا يقاس عليهما شيء، وإن كان قد كثر في كلامهم. فلا يقال لصاحب البُرّ: بُرّار، ولا لصاحب الشّعير: شَعّار، ولا لصاحب الدّقيق: دقّاق، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه. وقاس المبرد الصيغتين جميعا محتجا بأن ذلك في كلام العرب أكثر من أن يحصى أو يستقصى[2].

- **النسب إلى فَعيل وفُعَيْل**: جاء عن العرب كثيرا في النسبة إلى "فَعِيل" و"فُعَيْل" حذف الياء، فقد نسبوا إلى "ثَقيف" فقالوا: "ثَقَفِيّ"، وإلى "قُرَيْشٍ" فقالوا: "قُرَشِيّ"، وإلى "هُذَيْل"، فقالوا: "هُذَلِيّ". وعلى الرغم من كثرة ذلك قال سيبويه: إن هذا لا يقاس عليه؛ إذ القياس في رأيه أن تثبت الياء في الصيغتين، فيقال: ثَقَيفيّ وهُذَيْلِيّ، وقاسه المرد؛ لأنه هو الذي كثر عن العرب[3].

ولعلّ مما سبق يبدو لنا أن المبرد لم يكن يقدم القياس على السماع، فالأساس عنده السماع أولا؛ إذ القياس إنما يستمد منه، ويعتمد عليه. من ذلك أن القياس في صيغة "مَفْعول" أن تحذف واوها إذا كانت مشتقة من فعل أجوف مثل "مَقول"، ولكن سُمع عن بني تميم كثيرا إثبات الواو في الصيغة، مثل: مَقْوُول ومَصْوُون، فجعل المبرد ذلك قياسا مطردا، فيقال: "مَبْيوع"[4] على نحو ما يشيع في العامية اليوم.

2- 3- **التعليل**: كان المبرد يحاول دائما أن يسند آراءه بالعلل، فلا بد لكل رأي من علة تبرره، وكان يتسع في ذلك سعة جعلته يعممه فيما لا حاجة للنطق به، ومن ذلك:

- **تعليله لمجيء الإعراب في آخر الكلم دون أو ائلها وأواسطها**: يقول: «لم يُجعَل الإعراب أولا؛ لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء؛ لأنه لا يُبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب؛ لأن الحركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلما فات وقوعه أولا، لم يمكن أن يجعل وسطا؛ لأن أوساط الأسماء مختلفة؛ لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية، فأوساطها مختلفة، فلما فات ذلك جُعل آخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته»[5].

- **تعليله بناء الفعل على السكون**: وكان يعلل تسكين الفعل في مثل "ضَرَبْنَ" بأنه لو لم يسكن لاجتمع أربعة متحركات؛لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد. وفي الوقت نفسه علل لتحرك نون النسوة المتصلة بالفعل بأنها لو لم تحرك لاجتمع ساكنان، وكأن سكون ما قبلها سبب حركتها[6].

---

[1] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 5،1985/124.

[2] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط)، 6،1992/175

[3] نفسه،6/164.

[4] نفسه،6/257.

[5] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011، ص76.

[6] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، (د ط)، 1983، ص137.

3-<u>العوامل والمعمولات</u>: عني المبرّد كغيره من النحاة بالعوامل والمعمولات.

3- 1-<u>العوامل</u>: للمبرد آراء كثيرة في العوامل؛ ومن ذلك:

- **<u>نصب المستثنى</u>:** ذهب في أحد رأيين له في نصب المستثنى، في مثل: "قام القومُ إلا زيدًا" إلى أن "إلا" هي عاملة النصب فيه. وذهب في الرأي الثاني إلى أنه منصوب بمعنى "أستثني"، أي بفعل محذوف مفهوم من الكلام. وكان سيبويه يرى أنه معمول للفعل السابق له المتعدي إليه بواسطة "إلا"[1].

- **<u>كان الناقصة</u>:** كان المبرد يرى أن "كان" الناقصة وأخواتها لا تدل على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط، وكان يسمي اسمها فاعلا وخبرها مفعولا به[2].

وكان يخالف سيبويه في زيادة "كان" في مثل قول الفرزدق [من الوافر]:

فَكَيْفَ إِذا مَرَرْتُ بِدارِ قَوْمٍ***وَجيرانٍ لَنا **كانوا** كِرامِ

فقد كان سيبويه يرى بأن "كان" زائدة مع فاعلها، وذهب المبرّد إلى أنها ليست زائدة؛ لثبوت فاعلها (الواو)، و(لنا) خبرها، أي: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا[3].

- **<u>المفعول معه</u>**: كان سيبويه يذهب إلى أن المفعول معه لا ينصبه العامل المعنوي، وإنما ينصبه عامل لفظي؛ ولذلك قدر في صيغتيه المسموعتين: "ما أنت وزيدا؟"، و"كيف أنت وزيدا؟" أنهما على تقدير: "ما كُنْتَ وزيدًا" و"كَيْفَ تَكونُ وزيدًا؟". وذهب المبرد إلى أنه يجوز في العبارتين تقدير "كان" التامة ماضية أو مستقبلة، أي: إنه لا يرى داعيا للتقيد في المثال الأول بـ"كان" الماضية، وفي المثال الثاني بـ"تكون" المستقبلة. ورد ابن ولاد على المبرد فقال: إنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه؛ لأن ما في المثال الأول دخلها معنى التحقير والإنكار، فهو إنما يقال لمن أنكر على شخص مخالطة زيد أو ملابسته، ولا يُنكَر إلا ما ثبت واستقر، أما ما لم يثبت ولم يستقر، فليس محلا لإنكار، وأما "كيف"، فعلى بابها من الاستفهام، والمعنى: كيف تكون إذا وقعت ملابستك لزيد في المستقبل؟[4].

- **<u>التوابع</u>**: كان يذهب إلى أن العامل في النعت، وفي عطف البيان، وفي التوكيد هو العامل في متبوع كلّ منها؛ إذ ينصبّ على تابعه انصبابة واحدة[5].

- **<u>واو رُبَّ</u>**: كان سيبويه يذهب إلى أن الواو التي يُجرّ بعدها المبتدأ النكرة، في مثل قول امرئ القيس:

وَلَيلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ***عَلَيَّ بِأَنْواعِ الهُمومِ لِيَبْتَلي

إنما هي واو عطف، والمبتدأ النكرة بعدها مثل "لَيْلٍ" في البيت مجرور بـ"رُبَّ" المحذوفة، ومن هنا سميت هذه الواو واو رُبَّ. وذهب المبرد إلى أنها ليست عاطفة، بل هي حرف جرّ، واحتج بأن الشعراء يفتتحون بها أحيانا قصائدهم،كقول رؤبة في مطلع إحدى أراجيزه:

---

[1] ينظر: المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1994، 390/4. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 34، 226/1. والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986، المسألة: 66، ص 399.

[2] السيوطي، همع الهوامع،63/2 وص74.

[3] رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، (د ط)،1978، 192/4-193.

[4] السيوطي، همع الهوامع، 243/3.

[5] نفسه، 5/ 166.

وَقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ[1]

مما يؤكد أنها غير عاطفة؛ إذ لا يسبقها أحيانا شيء يمكن أن تعطف عليه[2].

3- 2- <u>المعمولات</u>: وعلى نحو ما كثرت آراء المبرّد في العوامل المحذوفة والمضمرة والملفوظة، كثرت آراؤه في المعمولات، ومن ذلك:

- **<u>غَيْرُ</u>:** كان الأخفش يجوّز في "غير" في مثل: "قبضتُ عَشْرَةً لَيْسَ غَيْرُها" الرفع والنصب، مع حذف التنوين؛ لانتظار المضاف إليه، أي: إنه كان يرى أنها معربة وليست مبنية. وعلى الرفع يكون خبر ليس محذوفا، أي: "ليس غيرُها مقبوضًا"، وعلى النصب يكون اسمها مضمرا، أي: "لَيْسَ المقبوضُ غَيْرَها" في المثال المذكور. وأبى المبرد إلا رفع "غَيْرُ" على أن رفعها ضمّةُ بناء لا إعراب، وأن "غَيْرُ" شُبِّهَت بـ"قَبْلُ" و"بَعْدُ". وعلى هذا يحتمل أن تكون اسما لـ "ليس" أو خبرا لها، أي: على حذف الخبر أو على إضمار الاسم في ليس[3].

- **<u>الجمع بين فاعل "نِعْمَ" و"بِئْسَ" وتمييزه</u>:** كان سيبويه يذهب إلى أنه لا يجوز الجمع بين فاعل "نِعْمَ" و"بِئْسَ" وتمييزه، فلا يقال: نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا مُحَمَّدٌ. وذهب المبرد إلى جواز ذلك؛ لوروده في أشعار العرب مثل قول جرير [من الوافر]:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبيكَ فينا***فَنِعْمَ الزّادُ زادُ أَبيكَ زادًا

وقول الآخر [من البسيط]:

نِعْمَ الفَتاةُ فَتاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ***رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإيماءِ

وقيل: إن "زادًا" في البيت الأول إنما هي معمولة لِتَزَوَّدْ في أول البيت، وهي إما مفعول مطلق إن أريد بها التزود، وإما مفعول به إن أريد بها الشيء الذي يتزوّده من أعمال البرّ. وقيل: إن "فَتاةً" في البيت الثاني حال مؤكدة[4]. وقد اختار ابن مالك رأي المبرد[5].

- **<u>قَلَّمَا</u>:** كان سيبويه يذهب إلى أن "ما" حين تدخل على "قَلّ"، ونحوها مثل: "طال"، تكفّها عن العمل، ولا يليها حينئذ إلا الفعل مثل: قَلَّما يَكْتُبُ، فأما قول المَرّار [من الطويل]:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ، وقَلَّما***وِصالٌ عَلَى طولِ الصُّدودِ يَدومُ

فقال فيه: إنما دخلت على اسم ضرورة، وهو فاعل لفعل محذوف مفسَّر بالمذكور، والتقدير: "يَدومُ". وذهب المبرد إلى أن "ما" في "قَلَّما"، زائدة، وهي لا تكفها عن العمل، فـ "وِصالٌ" فاعل للفعل "قَلَّمَا"[6].

- **<u>النداء</u>:** مرّ بنا أن الخليل كان يرى أن الميم في لفظ الجلالة "اللَّهُمَّ" عوض عن ياء النداء، وكان يذهب هو وسيبويه إلى أن (فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ) في قوله جل وعز: ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الزمر/46] على نداء

---

[1] قاتم صفة للفلاة، والأعماق: أطرافها.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، 1991، 2/416- 417.

[3] نفسه، 1/179.

[4] نفسه، 2/ 535.

[5] السيوطي، همع الهوامع، 5/35.

[6] ابن هشام، مغني اللبيب، 1/337.

آخر، أي: اللَّهُمَّ يا فاطِرَ السّمواتِ والأَرْضِ. وذهب المبرد إلى جواز وصف "اللَّهُمَّ" بمرفوع على اللفظ أو بمنصوب على المحل، وجعل "فاطر" نعتا للفظ الجلالة[1]، (أي: اللهُمَّ فاطرَ/ فاطرُ..)

4- <u>التعريفات</u>: عني المبرّد بالتعريفات، وعادة ما يسوقها في فاتحة كل باب من أبواب كتابه "المقتضب"، ومن ذلك:

- **<u>الاسم</u>:** عرف الاسم بقوله: «أما الأَسْمَاء فَمَا كَانَ وَاقعا على معنى، نَحْو: رجل، وَفرس، وَزيد، وَعَمْرو، وَمَا أشبه ذَلِك. وتعْتَبِرُ الأسماءَ بِوَاحِدَة: كلُّ مَا دخل عَلَيْهِ حرف من حُرُوف الجرِّ فَهُوَ اسْم، وَإِن امْتنع من ذَلِك فَلَيْسَ باسم»[2].

- **<u>الشرط</u>:** عرف الشرط في: (هَذَا بَاب المجازاة وحروفها) بقوله: «وَهِي تدخل للشّرط وَمعنى الشَّرْط وُقُوع الشَّيْء لوُقُوع غَيره...»[3].

- **<u>أفعال المطاوعة</u>:** عرفها في (هَذَا بَاب أَفعَال المطاوعة) بقوله:«وأفعال المطاوعة أَفعَالٌ لَا تتعدى إِلَى مفعول؛ لِأَنَّهَا إِخْبَار عَمَّا تريده من فاعلها. فَإِذا كَانَ الفِعْل بِغَيْر زِيَادَة فمطاوعة يَقع على (انْفَعَلَ)... وَذَلِكَ قَوْلك:كَسَرْتُه فَانْكَسَرَ. فَإِن المَعْنى: أَنِّي أردْت كَسره فبلغت مِنْهُ إرادتي. وَكَذَلِكَ قطعته فَانْقَطع، وشَويتُ اللَّحْمَ فانْشَوى، ودفعته فَانْدفع»[4].

<u>الإمالة</u>: عرفها في (هَذَا بَاب الإمالة) بقوله: «وَهُوَ أَن تنجو بِالألف نَحْو اليَاء. وَلَا يكون ذَلِك إِلَّا لعِلَّة تَدْعُو إِلَيْه...»[5].

كانت هذه إضاءة عن المبرّد وإسهامه في بناء صرح النحو العربي؛ إذ يُعدّ -بحق- آخر أئمة المدرسة البصرية، فهو الذي نقل مقولات البصريين وقرّرها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها، كما قال ابن جني.

<u>قائمة المصادر والمراجع:</u>

*** القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

1- الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد. ت: 370 ه)، **تهذيب اللغة**، تح: عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د ط)، 1964.

2- الإستراباذي، (رضي الدين محمد بن الحسن. ت: 686 ه)، **شرح الرضى على الكافية**، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، (د ط)،1978.

3- ابن الأنباري، (أبو البركات عبد الرحمن. ت: 577ه)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009.

4- ــــــــــــــ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، (د ط)، 1998.

---

[1] السيوطي، همع الهوامع، 65/3.

[2] المبرد، المقتضب، 1/ 141.

[3] نفسه، 2/ 45.

[4] نفسه، 2/ 102.

[5] نفسه، 3/ 42.

5- البغدادي (عبد القادر بن عمر. ت: 1093 ه)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997.

6- ابن جني (أبو الفتح عثمان. ت: 392 ه)، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د ط)، (د ت).

7- ـــــــــــــ، سر صناعة الإعراب، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.

8- الزُّبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن. ت: 379ه)، **طبقات النحويين واللغويين**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت).

9- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. ت:337ه)، **الإيضاح في علل النحو**، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011.

10- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. ت: 180ه)، **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972.

11- السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت: 368 ه)، **أخبار النحويين البصريين**، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحلبي، القاهرة، (د ط)، (د ت).

12- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن. ت: 911 ه)، **الأشباه والنظائر في النحو**، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985.

13- ـــــــــــــ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط)، 1992.

14- ضيف (شوقي)، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983.

15- العكبري (أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين .ت 616 ه)، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986.

16- القفطي (أبو الحسن علي بن يوسف. ت: 646 ه)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986.

17- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد. ت: 285 ه)، **الكامل**، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1992.

18- ـــــــــــــ، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1994.

19- ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن. ت: 592 ه)، **الرد على النحاة**، تح: شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، (د ط)، 1983.

20- ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين. ت: 761ه)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، 1991.